واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات
تكتل النافتا وأزمة الرهون العقارية الأمريكية نموذجا

أ.عقبة عبد اللاوي

جامعة الوادي، الجزائر

أ.د. اعمر عزاوي

جامعة ورقلة، الجزائر

الملخص:

اليوم وأكثر من أي وقت مضى انفلتت الأزمة وحالات اللا استقرار من سمتها الاستثنائية قصيرة الأجل الصحية، وباتت ظاهرة نمطية دورية طويلة المدى تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات الاقتصاد الرأسمالي، وبات انتشار عدوى تلك الأزمات أسرع مما كان عليه، بسبب غير قليل من قنوات التدويل، والتي أقحمت فيها التكتلات الاقتصادية كجدلية بين ذلك وبين النقيض، أي بين اعتبار التكتلات معبرا لتدويل الأزمات وبين تصنيفها كآلية لصد الانتشار الدولي لاختلالات الرأسمالية الراهنة. ومن خلال هذه الدراسة سنحاول التطرق لأهم الجوانب التي تتعلق بتدويل الأزمات أو ممانعتها ارتكازا على الدور الذي تسهم فيه التكتلات الاقتصادية، متناولين حالة تكتل النافتا زمن أزمة الرهون العقارية الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، التكتلات الاقتصادية، الصفقات التجارية، الأسواق المالية.

Abstract:

Today, more than ever, crisis and instability cases get away of their health short-term special characteristic, and they become a long term periodic typical phenomenon hits in depth and organically adjacent to the process of capitalist economics cycles, The infection spread of these crises become faster than it was, Because of a few internationalization channels, which economic blocs sandwiched as a dialectic between that and contrast, i.e. between the consideration of blocs as a conduit for the internationalization of crises and its classification as a mechanism to repel the international spread of the current capitalism imbalances.

Through this study, we try to address the most important aspects that relate to the crisis Internationalization or reluctance, based on the role

that the economic blocs contribute, the study dealt with the case of the NAFTA bloc time of the U.S. mortgages crisis.

Key words: financial crisis, economic blocs, commercial transactions, the financial markets.

المحور الأول: مدخل عام

منذ بدايات إرهاصات الفكر الاقتصادي بشكل عام مرحلة التجاريين وصولا للفكر الكينزي مرورا بالكلاسيك برعيليه، وإشكالية الأزمة تتنمط[1] تاريخيا باضطراد صنوا مع تطوره ـ الفكر الاقتصادي ـ حتى بلغت الذروة وأصبح الاقتصاد الوضعي يوصم باقتصاد الأزمات[2].

على مستوى حقل التنظير للفكر الاقتصادي فُتح باب الجدل واسعا حول مدى صحة المرتكزات النظرية وكفاءة الأدوات الاقتصادية المالية والنقدية التي ارتكزت عليها تلكم الأنظمة في معالجة، تجاوز، احتواء وتقليص أثر تلكم الأزمات.

واليوم وأكثر من أي وقت مضى انفلتت الأزمة وحالات اللا استقرار من سمتها الاستثنائية قصيرة الأجل الصحية، وباتت ظاهرة نمطية دورية طويلة المدى تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات الاقتصاد الرأسمالي، وبات انتشار عدوى تلك الأزمات أسرع مما كان عليه، بسبب غير قليل من قنوات التدويل، والتي أقحمت فيها التكتلات الاقتصادية كجدلية بين ذلك وبين النقيض، أي بين اعتبار التكتلات معبرا لتدويل الأزمات وبين تصنيفها كآلية لصد الانتشار الدولي لاختلالات الرأسمالية الراهنة.

وفي سياق نمطية الأزمات وفي حدود عقد يفصلنا عن أزمة جنوب شرق آسيا، عصفت بالاقتصاد الأمريكي أزمة مالية جديدة كانت بداياتها بشكل غير واضح في أواخر صيف 2007، مع فشل اثنين من صناديق التحوط «لبير ستيرنز» «*Bear Stearns hedage funds*»[3]، ومع نهايات العام بدأت الشكوك تُثار حول الأوراق المالية والموجودات في البنوك الأمريكية والسويسرية والبريطانية والبلجيكية والألمانية

1. يجدر التأشير أنه لا يكاد يخلو عقد من حدوث اضطراب واحد على الأقل سواء في شكل «مشكل»، بصفة «خلل»، أو بسقف «أزمة» هذا ما أشار إليه «تشارلز كيندلبرغر» (Charles Kindelberger) ضمن مؤلفه (Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises) وهو الأمر الذي حذا بالمنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لسنة 2008، القول أن «الأنظمة المالية المضطربة» تمثل عقبة وتحديا كبيرا يعصف باستقرار الاقتصاد العالمي.

2. وهو ما حذا بـ «آلن غرينسبان» (Allan Greenspan) (مدير الفدرالي الأمريكي لمدة 19 عاما) باختيار صصف العصر الذي تربعت فيه الرأسمالية على بلاط «التنظير» و«التنظيم» للاقتصاد بـ (The Age of Tur-bulence) وجعله عنوانا لمذكراته التي نشرها سنة 2007.

3 . جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، **الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية**، ترجمة عطية بن كريم الظفيري، ط1، مكتبة أفاق، الكويت، 2013، ص 15 .

والفرنسية، وبدأت المخاوف حول تشكل العجز في ميزانيات هذه البنوك خاصة مع إقدام العديد من شركات التأمين والمستثمرون على التخلص من أصولهم، وبدأت عمليات تسرب كبيرة لرؤوس الأموال خاصة في الدول التي كانت تحتفظ بقدر كبير من الأصول السامة في محافظها المالية[1].

وقد تفاقمت المشكلة من سيء إلى أسوء طوال السنة اللاحقة على الرغم من المحاولات الحثيثة والكثيرة من قبل الحكومات لوقف استفحالها. وأدرك العالم أنها أسوأ انهيار اقتصادي منذ الكساد العظيم، وحقيقة الأمر كما أشار «بول كروغمان» «*Paul Krugman*» الكاتب الاقتصادي في جريدة نيويورك تايمز في أواخر عام 2008 بقوله: «أنها الكساد الكبير الثاني»[2] أما « آلان غرينسبان» «بول كروغمان» «*Alan Greenspan*» رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي فقد تحدث عن الأزمة بقوله: «أنها تحدث مرة في القرن، إنها تسونامي الائتمان» وأضاف «إن الأزمة المالية العالمية حدث تاريخي أكثر منه كظاهرة طبيعية»[3]. إنها تُمثل تطورا مألوفا في تاريخ الرأسمالية، ومن ناحية أخرى فهي حدث غير مسبوق. وقد كانت إرهاصاتها في تاريخ الرأسمالية سلسلة من الهزات الاقتصادية ذات التأثير المتنامي، خلال العقدين الماضيين، وأهمهما انهيار سوق الأسهم الأمريكي عام 1987، وأزمة القروض والادخار في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن المنصرم، والأزمة المالية والركود الاقتصادي الكبير في اليابان في التسعينات، والأزمة المالية الآسيوية خلال الفترة 1997 ــ 1998، وانهيار الاقتصاد الجديد الإلكتروني «دوت. كوم *dot. com* » العام 2000.[4]

خلال هذه الدراسة سنحاول التطرق لأهم الجوانب التي تتعلق بتدويل الأزمات أو ممانعتها ارتكازا على الدور الذي تسهم فيه التكتلات الاقتصادية، متناولين حالة تكتل النافتا زمن أزمة الرهون العقارية الأمريكية، مركزين على أثر الأزمة على الطرف النامي المكسيك، محاولين الإجابة على السؤال الآتي:

هل ساهمت الإقل**يمية الجديدة في صيغتها التطبيقية تكتل النافتا في الحد من آثار أزمة الرهون العقارية الأمريكية على الاقتصاد المكسيكي؟**

المحور الثاني: التكتلات الاقتصادية بين الممانعة والتدويل

على مستوى إدارة الأزمات، وخلال العقود القليلة الماضية تثبت الأحدث أن تصميم إستراتيجية شاملة لمواجهة الأزمات المالية تستدعي على الأقل أن يتم توجيهها على أربع مستويات أساس:[5]

1. Jacques Attali, LA CRISE ET APRES?, Librairie Arrhème Fayard, Paris, 2009, P12.

2 Paul Krugman, Desperately Seeking Seriousness, New Yourk Times, 25October 2008.

3. Alan Greenspan, Testimony on Sources of Crisis, Wall street Journal, 23 October 2008.

4 . جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، مرجع سبق ذكره، ص 15.

5. محمد الفنيش، **البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها**، سلسلة

- إجراءات على المستوى الوطني لتقليل من احتمال حدوث الأزمات في المستقبل؛
- وإجراءات على المستوى الإقليمي للحد من انتشار الضرر في المنطقة المجاورة؛
- وإجراءات دولية للتعاون الفعال في مجال منع الأزمات وإدارتها حين تحدث؛
- وأخيراً، إجراءات تقوية الرقابة والقواعد الاحترازية الدولية بهدف دعم الاستقرار العالمي.

ومن خلال هذا العنصر سنتطرق لما نعتقد أنها أطروحات تُنظّر وتُحدد واقع حال التكتلات زمن الأزمات، بإدراج بعض وجهات النظر اتجاه الرؤية التي تعكسها «التكتلات الاقتصادية» في مجال عدوى وانتشار الأزمات، حتى تكون الصورة مكتملة ضمن أطروحة جدلية بحكم أحداث أملاها الواقع بين: ما هو مسكن للآلام وما يمثل فيروساً معدياَ.

الطرح الأول: التكتلات وممانعة الأزمات

منذ نهايات الحرب العالمية الثانية بدايات زمن لحظة العولمة الراهنة، غلب الطرح بكون «التكتلات الاقتصادية» تعد أداةً من بين أهم أدوات تحقيق الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي ـ والذي تقتضيه متطلبات الحاضر ـ بما يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء، ويُعظم المغانم، ويُقلل من المغارم، متيحا لها سوقا داخلية واسعة ومتنوعة تعتبر المخزن الذي يُمون ويُمول حاجات الإنفاق المختلفة: استهلاكية، استثمارية ...الخ، وبما يقلل من التبعية للعالم الخارجي. وبالتالي يدّني من احتمالات التأثر بالاهتزازات الارتدادية المختلفة التي تنشأ عن التعامل المفرط مع عالم خارجي تنخفض فيه سبل التنسيق، وتقل فيه آليات الأمان، وترتفع داخله احتمالات الأزمة والخطر الاقتصادي.

إذا، وبحسب هذا الطرح المتفائل، فإن «التكتل الاقتصادي» يمثل صمام الأمان، يُكسب الدول درجات عالية من المناعة الاقتصادية، ما يمنحها قدرة هائلة على مواجهة مختلف الآثار الناجمة عن أزمات السوق العالمية (اضطراب الأسواق، الإعسار التمويلي، انخفاض الطلب الكلي... الخ) أو التقليل من إرهاصاتها بأقل تقدير. كما أنه وضمن حيز الإقليم المتكتل، تزداد إمكانية المجموعة لممارسة حزم أكبر من الضغوط المناسبة على أعضاءها لانتهاج سياسات اقتصادية سليمة تخدم التكتل، وإتباع وصفات علاج تتناسب مع واقع حال دول الإقليم ومكوناته. وهو ما أغرى الكثير من البلدان النامية بما فيها دول المنطقة العربية للتوجه نحو مشاريع «التكتل الاقتصادي» كخط دفاع أول لمواجهة أزمات السوق العالمية، وتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة تتلاءم والانجازات التي حققتها حركات التحرر خلال النصف الثاني من القرن الماضي، سيما وأنه وإضافة إلى ذلك وكما يقول الدكتور «محمد الفنيش» أن هناك الكثير مما يمكن عمله على المستوى الإقليمي، خاصة من جانب الحكومات المتقاربة في وجهات النظر، والتي هي على استعداد لإنشاء آليات دفاع إقليمية ضد عدم الاستقرار المالي وانتشار عدوى الأزمات المالية[1]، سواء كانت أزمة حدثت خارج نطاق الإقليم المتكتل، أو داخلية عصفت باقتصاد أحد الدول الأعضاء .

محاضرات العلماء الزائرين 17، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000، ص75.

1. محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 77 ـ 78.

الطرح الثاني: التكتلات قناة لانتقال الأزمات

إذا كان أعضاء التكتل على درجة عالية من التكامل ومعامل الارتباط فيما بينها مرتفع عبر قنوات الصفقات التجارية والأسواق المالية، فمن المنطقي أن تؤثر حالات اللا استقرار والأزمات في دولة واحدة على معظم المؤشرات الاقتصادية لسائر الدول الأعضاء الأخرى. وعليه يبقى عامل الارتباط بين الاقتصاديات المختلفة المحدد الأكثر أهمية في تحديد مديات الانتقال والانتشار، وكذلك حجم وموقع التكتل ضمن الخارطة الجيو-اقتصادية العالمية، وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى ما حدث في الأزمة الآسيوية ففي ظل وجود ارتباط بين أسواقها والأسواق العالمية كان لابد أن تنتقل آثار الأزمة إلى خارج نطاق المنطقة الآسيوية[1].

وفيما يتعلق بالروابط المحلية لدول المنطقة، فإن المستجدات المالية في كل دولة تؤثر على الدولة الأخرى، وينطبق ذلك على نشاطات أسواق رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر والإقراض المصرفي، وفي هذا السياق قد يبيع المستثمرون الأجانب أصولهم الموجودة في دولة ما نتيجة للخسائر التي تكبدوها في دولة أخرى، وفي منطقة على درجة عالية من التكامل الاقتصادي، يمكن أن تؤدي الروابط المالية بين الدول بصورة تلقائية إلى انتقال الأزمات التي تعيشها الأسواق المالية في بعض الدول إلى دول أخرى، ويضيف (بارك سونغ) إلى ذلك رأي هاماً آخر وهو أنه عندما تكون الأسواق المالية لدول المنطقة على درجة عالية من التكامل يتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على كافة تلك الأسواق في آن واحد وهو ما قد يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الأزمة[2].

المحور الثالث: النافتا والأزمة المالية العالمية الراهنة نموذجا

منتصف الثمانينات بدت ملامح تَحَول تطفو على قسمات المواقف الأمريكية اتجاه التعددية، من خلال الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية، وإسهاماتها في التنمية. فقامت الولايات المتحدة بالتفاوض حول مناطق تجارة حرة مع كندا ودعوة دول أخرى لمفاوضات مماثلة، خاصة في نصف الكرة الغربي، وإن كان من غير الواضح للعيان وبجلاء السبب في هذا التحول، وإن كان البعض يعزوه إلى ما أسماه «باجواتي» بـ «العلل المتزامنة للعملاق المتهافت»[3] ففي رأيه أن نهوض شرق آسيا، لا سيما اليابان واكتمال مشروع أوربا الموحدة، أدى إلى تدهور وضع أمريكا في الاقتصاد العالمي.

أولا: قراءة في الوضع الاقتصادي المكسيكي قبيل الأزمة

ذلك التراجع في القوة بالإضافة إلى العجز المستمر في الميزان التجاري أثار مشاعر الحمائية في

1. فيما تعلق بأزمة جنوب شرق آسيا، راجع: أمير السعد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، ط 1، دار الأمين لنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 105 ـ 124.

2. أنور هاقان قوناش، أزمة شرق آسيا عبرة لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001، ص168.

3. أرفيند سوبرامانيان، المدافع العنيد عن العولمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد 3، سبتمبر 2005، ص4.

الولايات المتحدة الأمريكية، وحركا مطالبات بإنهاء التعددية. ورغم النداءات المعارضة لهذا الاتجاه (نحو الترتيبات الإقليمية)، وأنه سوف يهدم أساس عمل الجات، إلا أن المواقف الرسمية الأمريكية اتجهت عكس ذلك... وفي معرض الدفاع عن التوجه الجديد نحو (النافتا) ذكر المندوب التجاري الأمريكي «ميكي كانتور» أن: الترتيبات التجارية الإقليمية يُمكن أن تؤهل الدول النامية للدخول في النظام التجاري العالمي. ويمكنها أن تكمّل التجارة العالمية وتشحذ المفاوضات حولها[1].

جدول رقم (01)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك للفترة 1988-2007

1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	**1997**
1.2	3.3	4.4	3.6	2.8	0.4	3.5	6.2-	2.5	7
1998	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
4.8	3.7	6.9	0.0	0.8	1.4	4.2	3	4.8	3.3

Source: World Bank World Development Indicators, International Financial Statistics of the IMF

يبين الجدول رقم (1) أعلاه معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك خلال الفترة الممتدة ما بين 1988 إلى غاية 2007. ومن خلاله يتبين أن المكسيك قد سجلت معدلات نمو تتراوح بين 0.0 % سنة 2001 كحد أدنى و7% كحد أقصى لسنة 1997.

ومن أجل مقارنة أكثر شمولية لمعدلات نمو الناتج وتحديد أقرب لآثار النافتا فإننا نستعين بالشكل الآتي بغية الاقتراب من تحليل أدق للآثار النافتا على نمو الناتج.

سجلت المكسيك نمو قياسي سنة 1980 حتى نهايات العام 1981 بحيث تجاوزت معدلات النمو 8%، إلا أن هذا النمو قد انخفض ليسجل نمو سالب وذلك خلال فترة 1982-1984 وهي فترة انفجار أزمة المديونية وإعلان المكسيك عن عدم قدرتها على تسديد ما استحق عليها من ديون، ليعود إلى الانخفاض وتسجيل معدلات نمو سالب بلغ -6.2% بسبب الأزمة التي تعرضت لها المكسيك عام 1995.

ومنذ سنة 1996 بدأ الناتج المحلي في نمو مطرد إلى غاية 1997 وذلك نتيجة لخفض سعر صرف البيزو، وحتى السنة 2000 (مع تسجيل بعض الانخفاض المحسوس). ليبلغ سنة 1998 معدل 4.8% وذلك نتاجا لإفرازات الأزمة المالية الآسيوية التي ترتب عليها كساد في السوق البترولية.

. 1 Mickey Kantor, Predicts Job Gain from Mexico Trade Pact, The Wall Street Journal, May 1993, P11.

نقلا عن محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص412.

ويرتكز أنصار اتفاقية النافتا على النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي المسجل بعد أزمة 1995 حتى سنة 1997 وغاية السنة 2000 (وهي السنوات التي دخلت اتفاقية النافتا حيز التنفيذ) في برهنتهم على المقولة المروج لها (تحرير مضطرد/ نمو أكبر)[1].إلا أن هذا النمو ما لبث أن انخفض بعد سنة 2000 ليشكل نمو الناتج تراجع ملموس سنتي 2001 و 2002. وبمعدلات نمو منخفضة للسنوات الموالية. لتكون معدلات النمو تحت عتبة التوقعات ومخيبة لآمال دعاة اتفاقية التجارة الحرة، كونهم توقعوا نمو يلامس 6%.

الشكل رقم (01)

نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك للفترة 1980-2004

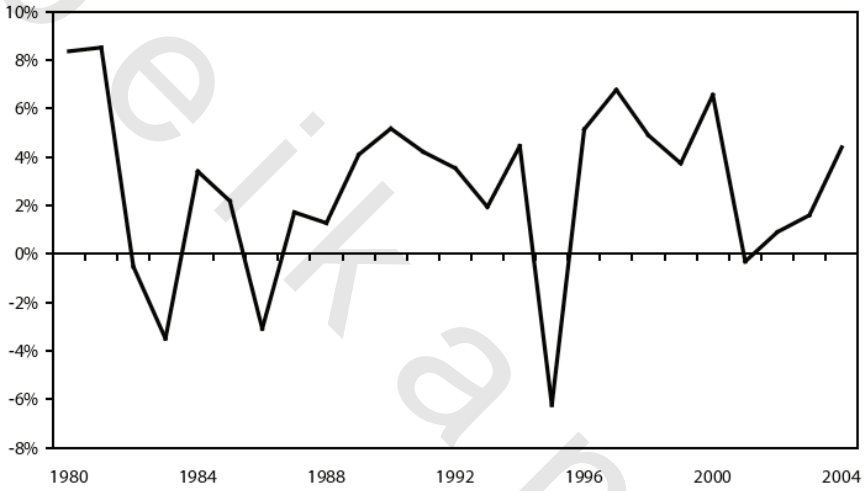

Source: CARLOS SALAS, **between unemployment And insecurity in Mexico NAFTA enters its second decade,** EPI BRIEFING PAPER, Economic Policy institute, BRIEFING PAPER 173, 28-08-2006,P35.

وقد كان من المتوقع فيما تعلق بالاقتصاد المكسيكي عند نشوب الأزمة المالية العالمية العام 2007، أن تكون في موقف أفضل نسبيا لتحمل آثارها وذلك ارتكازا على الحلقات الماضية من الإصلاحات الاقتصادية التي تلت الاضطرابات المالية السابقة، ويرجع ذلك أساسا إلى العوامل الآتية[2]:

1. CARLOS SALAS, between unemployment and insecurity in Mexixo NAFTA enters its second decade, Institute of labor studies and el colegio de tlaxcala, P34.
1. José Sidaoui, Manuel Ramos-Francia and Gabriel Cuadra, The global financial crisis and policy response in Mexico, BIS Papers No 54, P 280 – 282 . www.bis.org/publ/bppdf/bispap54q.pdf

1-على غرار كثير من الاقتصادات الأخرى الناشئة، كانت المكسيك قد انتهجت حزمة من الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي، وفي إطار المالية العامة خلال السنوات الأخيرة، وقد ساهمة الإدارة الرشيدة للسياسة المالية في القضاء على ضخامة واستمرارية العجز في الميزانية العامة للدولة، وكمحصلة لذلك تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. وعند البوادر الأولى للأزمة المالية العام 2007 كانت متطلبات الاقتراض تشكل نسبة 28.1 % من الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي، مع إجمالي الدين العام الخارجي يقف عند 7.4 %.

كما أنه منذ أوائل 1990، اعتمد عدد غير قليل من الاقتصاديات الناشئة، بما في ذلك المكسيك، مرونة نظم سعر الصرف كنظام لاستهداف التضخم ضمن أدوات السياسة النقدية، هذا الإطار بدعم من ميزانية متوازنة، ونسب منخفضة من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. الأمر الذي ساهم على حد سواء في الحد من التضخم، ومنح للسلطات النقدية مرونة في استخدام السياسة النقدية كأداة لمواجهة الصدمات في الاقتصاد المحلي.

الشكل رقم (02) معدلات التضخم للمكسيك للفترة 1980-2008

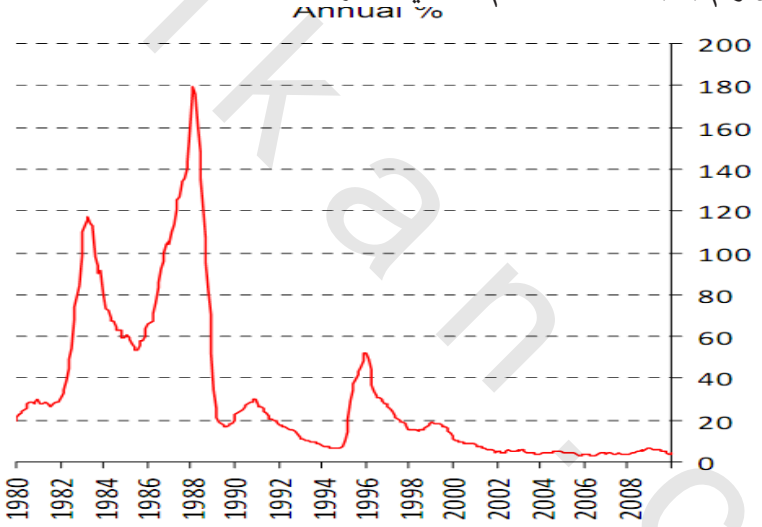

Source: José Sidaoui, Manuel Ramos-Francia and Gabriel Cuadra, **The global financial crisis and policy response in Mexico,** BIS Papers No 54**,** P 281**.**

2-استقرار البيئة الاقتصادية الكلية ساهم في تطوير الأسواق المالية المحلية في المكسيك، ولا سيما مع وضوح المؤشرات المرتبطة بالتضخم المنخفض والمستقر، والمساعد للمؤسسات على تقييم القدرات الكامنة للمدينين بالسداد، وتقليل المشاكل في المعاملات المالية. الأمر الذي ساهم في تطوير أسواق مالية وكذا الأدوات المالية المشتقة سواء متوسطة أو طويلة الأجل. وهذه العوامل جعلت من الموارد المالية متاحة بشكل أيسر في الاقتصاد. ومكنت من توزيع المخاطر بطريقة أكثر فعالية، وساعدت على تحقيق وفورات التخصيص للقطاعات المنتجة، مما جعل الاقتصاد أقل عرضة للصدمات المعاكسة. ومع

بداية إرهاصات الأزمة المالية عام 2007, وظهور حالات الإعسار، وعدم تمكن الشركات المحلية من الحصول على التمويل الخارجي, ساهمت الأسواق المحلية بشكل فعال في تغطية هذه الديون، ومن ثم أغنت الشركات في المكسيك, ولو جزئيا عن الاقتراض الخارجي.

3-كما أن البنوك المحلية كانت تحتفظ بكميات صغيرة جدا من الأصول الأمريكية السامة في حوافظ أصولها.

ثانيا: أثر الأزمة المالية العالمية الراهنة على الاقتصاد المكسيكي

أثرت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008 بالولايات المتحدة والركود الاقتصادي الذي صاحبها سلبا على قوة الاقتصاد المكسيكي، ويعود ذلك أساسا إلى العلاقات الاقتصادية العميقة بين البلدين خاصة في ظل الترتيبات الإقليمية الداعمة للتحرير الأعمق، وارتباط واعتماد الاقتصاد المكسيكي على السوق الأميركية.

أثر الأزمة على نمو الاقتصاد المكسيكي:

شهد الناتج المحلي الإجمالي انكماشا بمعدلات قياسية وصلت إلى 6.6% في عام 2009, وهو انخفاض أشد من حالات التدهور في اقتصاديات أمريكا اللاتينية. فالاعتماد على الولايات المتحدة كسوق للصادرات، والأهمية النسبية للصادرات في الأداء الاقتصادي المكسيكي جعلت البلاد بالذات في المناسبات الخارجية ضعيفة أمام تغيير الأوضاع الاقتصادية وعرضة للتقلبات الكبيرة في الاقتصاد الأميركي. وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في السنوات العشرين الماضية لمواجهة آثار الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، من تحرير للتجارة، والخصخصة، واعتماد نظام سعر صرف عائم، لكن هذه السياسات لم تكن كافية لحماية المكسيك من تقلبات الاقتصاد الأميركي. وينحى العديد من المحللين إلى القول أن الضعف الهيكلي في الاقتصاد المكسيكي لم يسنح للبلد ـ على الرغم من ارتفاع معدلات نموه ـ من خفض الاعتماد على الاقتصاد الأميركي[1].

1.M. Villarreal, U.S.-Mexico Economic Relations:Trends, Issues, and Implications, OP.Cit, p 6 .

الشكل رقم (03) تأثير أزمتي الرهون العقارية واليونانية على نمو الاقتصاد العالمي

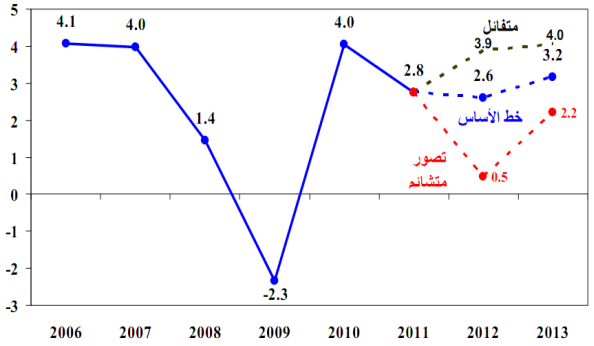

المصدر: الأمم المتحدة، **حالة وآفاق الاقتصاد العالم 2012**، الملخص التنفيذي، ص2.

من الشكل 3 نلاحظ أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بعمق في مسار النمو الاقتصادي العالمي الذي شهد انخفاضا وصل إلى - 2.3 % سنة 2009 بعد أن سجل نمو إيجابي 4 % سنة 2007. ويبقى الانتعاش الاقتصادي المكسيكي المتوقع يعتمد أساسا على الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة وقدرتها على الحفاظ على هذا النمو.

الجدول رقم (02) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2007 إلى 2013

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	توقع 2013
الولايات المتحدة الأمريكية (%)	2	1.1	-2.6	2.9	1.7	0.6	0.3
المكسيك (%)	3.3	1.5	-6.6	5.8	4	0.9	0.3

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، 6 نوفمبر 2008، واشنطن، ص 5.
UN**, World Economic Situation and Prospects 2012,** New York, 2012, P2.

على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك العام 2010 قد ارتفع ليصل معدل نمو إلى 5.8%، لكن التوقعات تتنبأ بأن الاقتصاد المكسيكي لن يعود إلى مستويات ما قبل الأزمة لفترة من الزمن. كما أن المكسيك شهدت أعمق انكماش في منطقة أمريكا اللاتينية[1] بعد الأزمة المالية العالمية إلى حد كبير بسبب اعتمادها الكبير على الصادرات الصناعية في الولايات المتحدة.

1. شهدت مجموعة من دول أميركا اللاتينية نتائج اقتصادية سلبية لكن بدرجة أقل مما حدث بالمكسيك. باستثناء بعض الدول في أميركا الوسطى مثل السلفادور التي عانت من انكماش اقتصادي عميق بنسبة (-6.3%)، اقتصاد الباراغواي (-3.8%)، بينما تدهور النمو الاقتصادي في معظم دول أميركا اللاتينية كان بنسب منخفضة نتيجة انخفاض ماديات الارتباط مع الاقتصاد الأمريكي.

الشكل رقم (04) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1985 إلى 2009

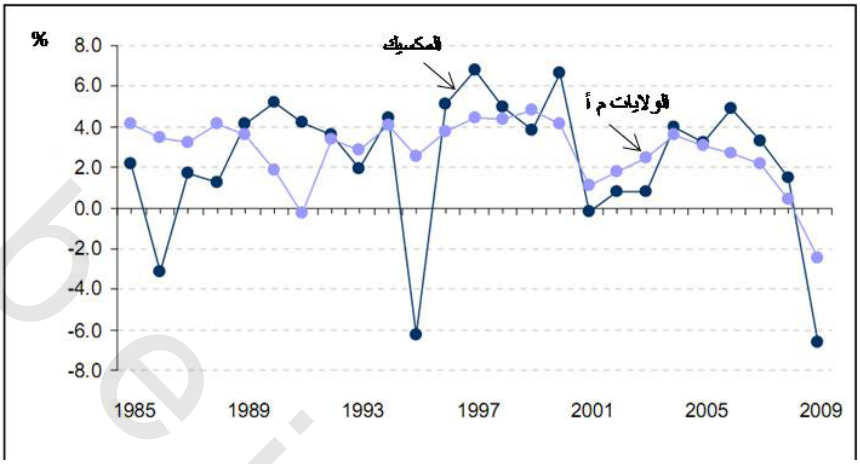

Source: M. Villarreal, The Mexican Economy after the Global Financial Crisis op.cit, P4.

من الشكل 4 يمكن أن نسجل مجموعة من الملاحظات المركزية، أولها أن تدهور معدلات النمو التي شهدها الاقتصاد المكسيكي العام 2009 نتيجة لإفرازات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي أعمق من انخفاض النمو بمركز الأزمة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ ثانيا: أنه تجاوز ذلك النمو السالب الذي شهدته المكسيك في أزمة 1995 بالرغم من أنها كانت منشأ لأزمة البيزو؛ ثالثا: تتبع مسار النمو الاقتصادي لكل من الدولتين منذ سنة 1985 حتى 2009 تتموضع فيه سنة 1994 كمحور أساسي للعلاقة التبادلية بين الاقتصادين، وهي سنة دخول المكسيك كشريك اقتصادي وكدولة عضو في اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، والمسجل أن الانخفاضات التي شهدها النمو الاقتصادي الأمريكي قبل هذه السنة لم تكن لها آثار وضاحة على الاقتصاد المكسيكي من ذلك الانخفاض المسجل سنة 1991، في حين أن أزمة « فقاعات الانترنت » وما تلاها من أحداث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت كان لها واضح الأثر على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي المكسيكي؛ رابعا: أن ماديات التأثير الناتجة عن آثار التغذية العكسية زمن الأزمات لها بالغ الأثر عن الاقتصاد المكسيكي مقارنة بالاقتصاد الأمريكي، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد المكسيكي وما ساهمت فيه « الإقليمية الجديدة » من تركيز ما نصطلح عليه بـ «الاحتباس الاقتصادي» بشقيه «الاحتباس الدولاري» و« الاحتباس التجاري » مُغذية بذلك الآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثارها على المكسيك، ومدعمة الاضطرابات النقدية المختلفة. في حين أن كِبر الاقتصاد الأمريكي وارتباطه بمنافذ اقتصادية عديدة سواء المراكز الرأسمالية أو أطراف الاقتصاد العالَمي يقلل من انعكاسات الاضطرابات والاختلالات الاقتصادية المكسيكية على القطب الأميركي.

2-أثر الأزمة على اتجاهات التجارة المكسيكية: تحتل المكسيك المرتبة الثانية بين الأسواق التصديرية الأميركية وهي من أكبر الشركاء التجاريين وما يفوق نسبة 80% من صادرات المكسيك مخصصة للأسواق الأمريكية، في حين ما يتجاوز 48% من واردات المكسيك مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

1. M. Villarreal, U.S.-Mexico Economic Relations: Trends, Issues, and Implications, Op. cit, P 2.

ومن الجدول 3 نسجل مجموعة من الملاحظات المركزية أولها: يجدر التأشير أنه برغم تمتع المكسيك بتفضيلات تجارية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل إقامة النافتا وذلك في إطار نظام «التفضيلات المعممة»[1] وكذلك من خلال نظام «المكيلادورا»[2] الذي تبنته المكسيك منذ الستينات، إلا أن زيادة التبادل التجاري فيما بينهما تبرز بجلاء بعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)[3] خاصة بعد التفكيك الشبه كلي للتعريفات الجمركية وإلغاء كافة القيود النوعية والكمية بعد مرور عقد من الاتفاق، والتي دعمت بعمق أداء التدفقات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في النافتا خاصة الولايات المتحدة والمكسيك، ويُدلل على ذلك الزيادة الكبيرة في التجارة الدولية بين الدولتين بعد إقامة النافتا سواء كحجم مطلق أو كنسبة من التجارة الدولية الكلية لكل منها.

الجدول رقم (03) مؤشرات التجارة المكسيكية للفترة 2003-2009 (مليار دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نمو الصادرات % *	/	14.00	11.61	15.36	5.48	5.01	-17.60	18.36
واردات المكسيك من و م أ	/	93	101.7	114.6	119.4	131.5	105.7	131.6
صافي تعامل المكسيك مع و م أ*	/	71.5	81.9	97.2	104	103.1	87.6	97.2
نمو صافي التعامل %*	/	/	14.55	18.68	7.00	-0.87	-15.03	10.96
ص إلى و م أ/ ص الكلية *	0.88	0.88	0.86	0.85	0.82	0.80	0.84	/
صادرات إلى الولايات المتحدة	144.3	164.5	183.6	211.8	223.4	234.6	193.3	228.8
صادرات المكسيك الكلية	164.8	188	214.2	249.9	272	292.6	229.6	/

Source: M. Angeles Villarreal, **The Mexican Economy after the Global Financial Crisis**, op.cit, P٧.

M. Villarreal, **U.S.-Mexico Economic Relations: Trends, Issues, and Implications,** op.cit, P5.

* من احتساب الباحثين.

1. هو نظام للتفضيلات التجارية تقدمه دولة متقدمة إلى أخرى نامية ويحتوي على درجة كبيرة من عدم التأكد لأنه يسمح للدولة المتقدمة بوقف هذه التفضيلات في أي وقت وذلك بعكس اتفاقات التكامل الإقليمي.
2. المكيلادورا هي منشآت مرخصة يتم فيها الإنتاج بهدف التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باستخدام مواد خام وآلات مستوردة من الولايات المتحدة ولا تخضع إلى حماية، بينما تخضع السلع المنتجة والمصدرة إلى الولايات المتحدة إلى تعريفة جمركية على القيمة المضافة فقط داخل المكسيك. ومع بداية الستينات تم تقييد توطين هذه المنشآت في مساحة 20 كلم على الحدود مع الولايات المتحدة إلا أنه تم إزالة هذا القيد عام 1982 وإن ظلت 80% منها مركزة على الحدود.
3. عقبة عبداللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2008، ص168.

ثانيها أن ظاهرة «الاحتباس التجاري» المزمن التي يشهدها الاقتصاد المكسيكي مع الشريك التجاري الأمريكي بلغت سقف 88% فيما تعلق بالصادرات، وهو ما يؤشر على ارتباط نمو الصادرات ومن ثم نمو الناتج المكسيكي بقوى الطلب الاستهلاكي بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يُعزز الآثار التبادلية للصفقات التجارية ويجعل منها قناة ومعبرا رئيسيا لنشر وعولمة عدوى الأزمات الأمريكية.

ثالثها في العام 2009, شهد إجمالي التجارة في المكسيك انخفاضا حاد وقد بلغت الصادرات المكسيكية الإجمالية 229.6 مليار دولار مسجلة معدل انخفاض -21.5% مقارنة بالسنة السابقة. ويعتبر التدهور انعكاسا لانخفاض الطلب الاستهلاكي في الولايات المتحدة، التي انخفضت وارداتها من المكسيك بنسبة 17.6%، كما انخفض الطلب المكسيكي على السلع الأمريكية خلال نفس السنة بنسبة -24.4%. والجدول الآتي يبين أن صافي التعامل التجاري مع الولايات المتحدة كان له بالغ الأثر في خفض معدلات نمو الناتج.

الجدول رقم (04) نمو الناتج المكسيكي بحسب طريقة الإنفاق للعام 2009

% الاستهلاك	% الإنفاق الحكومي	% الاستثمار الخاص	% تراكم رأس المال	% صافي الصادرات
5 -	2.3	6.1 -	10.1 -	15.03 -

Source: UN, ECLAC, **Economic Survey of Latin America and the Caribbean, The distributive impact of public policies**, 2009, 2010, p 176.

من الجدول 4 نُسجل أن انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك للعام 2009 يرجع أساسا وبدرجة أولى إلى انخفاض نمو صافي التعامل مع العالم الخارجي، كما عزز هذا الانخفاض تدهور نمو الاستهلاك الخاص وكذا انخفاض معدلات نمو الاستثمارات وكذا التغيرات في المخزون وتراكم رأس المال الثابت. ووفقا للتحليل السابق فإن الخطاب المروج لـ:« حرية التجارة » والذي يستمد شرعيته من توليفة ركبت عمداً لتجمع بين (التجارة / التنمية) ضمن أطروحة تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة بين التحرير العميق لـ «التجارة الخارجية» بكامل مستويات تدفقها، وبين ارتفاع معدل «التنمية الاقتصادية» بأهم مؤشراتها الناتج المحلي الإجمالي وتوازن عدالة توزعها كونياً ومن ثم النزول إلى مستوى الهرم الداخلي للاقتصاد، قد وجدت ما يبررها لسنوات من اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) خاصة بعد مرور عشر سنوات بدخول العام 2004 والتفكيك شبه التام للرسوم والعوائق الجمركية، إلاّ أن هذه الهبة تحولت إلى نقطة ضعف في الاقتصاد المكسيكي، وشكلت قناة رئيسية لانتقال عدوى الأزمات التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي، وهو ما تؤكده ماديات انتشار الأزمة العالمية الراهنة.

الخاتمة:

تجدر الإشارة أن الإقليمية الجديدة المجسدة تطبيقيا في شكل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، أو ما يُصطلح عليه اختصارا باتفاق النافتا، قد ساهمت بشكل واضح في زيادة الصادرات البينية خاصة ما تعلق بالولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، فقد شكلت هذه الصادرات، وكذا الاستثمارات المباشرة الأمريكية لفترات القاطرة التي تجر نمو وتطور الناتج الوطني للمكسيك. إلاّ أن هذا الارتباط وخاصة ما تعلق بالاحتباس التجاري الحاصل الذي تصل نسبته إلى 80% من تجارة المكسيك الموجهة للمسار الأمريكي، والمدعم ببنود التحرير التجاري ضمن طيات اتفاق النافتا قد شكل قناة جعلت من الإقليمية الجديدة المجسدة قناة لانتقال الأزمة من المراكز إلى الأطراف.

فقد سجلت المكسيك تدهورا حادا في صادراتها وكذا ميزانها التجاري، وانخفاضا ملموسا في قيمة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في فترة الأزمة. كما أثرت الأزمة الأمريكية على نمو الناتج الوطني للمكسيك، وقد ساهمت في انخفاض الدخل الوطني، وكذا أهم مكونات الاقتصاد الكلي سواء ما تعلق بالاستهلاك العائلي أو الاستثمار أو الإنفاق، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على معدلات النمو الاقتصادي وكذا معدلات البطالة في المكسيك.

وبذلك وبرغم الهبات التي منحتها الاتفاقية للمكسيك زمن الرخاء الاقتصادي الأمريكي، شكلت الاتفاقية عبء وقناة لانتقال الاختلالات والاضطرابات زمن الأزمات التي تعصف بالقطب الأمريكي.

openkan.com

المراجع:

1. جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية، ترجمة عطية بن كريم الظفيري، ط1، مكتبة أفاق، الكويت، 2013.
2. محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين 17، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000.
3. أمير السعد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، ط 1، دار الأمين لنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
4. سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.
5. أرفيند سوبرامانيان، المدافع العنيد عن العولمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد42، العدد3، سبتمبر 2005.
6. أنور هاقان قوناش، أزمة شرق آسيا عبرة لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001.
7. حنان حسين رمضان نظير، التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع، مذكرة تخرج للحصول على شهادة ماجستير علوم اقتصادية (غير منشورة)، جامعة القاهرة، القاهرة 2005، ص104.
8. عقبة عبداللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2008.
9. الأمم المتحدة، حالة وآفاق الاقتصاد العالم 2012، الملخص التنفيذي.
10. صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، 6 نوفمبر 2008، واشنطن.
11. 11. Jacques Attali, LA CRISE ET APRES?, Librairie Arrhème Fayard, Paris, 2009.
12. [12.] Mickey Kantor, Predicts Job Gain from Mexico Trade Pact, **The Wall Street Journal**, May 1993.
13. [13]. CARLOS SALAS, **between unemployment and insecurity in Mexixo NAFTA enters its second decade,** Institute of labor studies and el colegio de tlaxcala.
14. [14] . José Sidaoui, Manuel Ramos-Francia and Gabriel Cuadra, **The global financial crisis and policy response in Mexico,** BIS Papers No 54**.** www.bis.org/publ/bppdf/bispap54q.pdf **.**
15. **15.** UNCTAD: TRADE AND DEVELOPMENT REPORT, 2007, **Regional cooperation for development** United Nations, New York and Geneva, 2007.
16. **16.** CARLOS SALAS, **between unemployment And insecurity in Mexico NAFTA enters its second decade,** EPI BRIEFING PAPER, Economic Policy institute, BRIEFING PAPER 173, 282006-08-.

17. 21. UN**, World Economic Situation and Prospects 2012,** New York, 2012.
18. 22. UN, ECLAC, **Economic Survey of Latin America and the Caribbean, The distributive impact of public policies**, 2009,2010.
19. 23. Paul Krugman, Desperately Seeking Seriousness, New Yourk Times, 25October 2008.
20. 24. Alan Greenspan, Testimony on Sources of **Crisis**, Wall street Journal, 23 October 2008.

obeikan.com